العضو المنتدب لبنك الكويت الوطني ـ مصر

حسن: انتهت مشاكل تحويل أرباح المستثمرين خارج مصر

سالم عبد الغفور

قال العضو المنتدب لبنك الكويت الوطني ـ مصر د. ياسر حسن أن مشاكل تحويل المستثمرين للأرباح خارج مصر انتهت، وجار حالياً تحويل حصة بنك الكويت الوطني من توزيعات 2017.

وعبر حسن خلال حوار خاص مع **القبس** عن تفاؤله بمستقبل الاقتصاد المصري، مشيراً إلى انها نظرة تؤيدها وكالات التصنيف التي رفعت تصنيف مصر بعد أن أجرت جراحة ناجحة في جسد الاقتصاد، وتعيش حالياً مرحلة الاستشفاء.

وأشار إلى أن المرحلة الصعبة للاقتصاد المصري ستنتهي العام الجاري، وبعدها ينطلق من أرضية صلبة، مؤكداً أن نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي غير مقلقة و«الأجنبية» منها طويلة المدى، وتستغل في مشروعات واستثمارات تدر تدفقات نقدية كافية للسداد، كما ان سعر الجنية يتحسن مقابل الدولار.

وذكر أن المستثمر كان مطالباً بتحقيق أرباح تتجاوز 70% لكل جنيه، لتعويض انخفاض القيمة، وقد نجحنا في ذلك، لافتا إلى أن «الوطني - مصر» أسرع البنوك المصرية نمواً في أرباح 2017 بنسبة 77%، والثاني في الربع الأول 2018 بنسبة 51%.

وقال: تحتل المرتبة السابعة بين البنوك الخاصة في مصر بحصة 2%، وقريباً نتبوأ المركز الخامس، علماً أن حصة أكبر البنوك الخاصة نحو 7%، متابعاً استفدنا من «الكويت الوطني» في تقديم منتجات جديدة كلياً، وتجربة عميل مختلفة تماماً.

وأشار إلى أن صافي أرباح البنك ارتفع 525% إلى مليار ونصف مليار جنيه في 10 سنوات، مؤكدا انه برغم تركيز البنك على قطاع الشركات، فإن قطاع الأفراد ينمو بشكل سريع، مع طرح خدمات نوعية لزيادة حصتنا السوقية.

ولفت إلى أن قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل 17.2% من محفظتنا، ونستهدف زيادتها الى 20% بحلول 2020، كما أن القروض المتعثرة لدينا أقل من متوسط السوق بكثير، ومخصصاتنا عند مستويات ممتازة، ويبلغ حجم استثماراتنا في أدوات الدين المصرية 12 مليار جنيه بنسبة 20% من إجمالي الأصول.

وأضاف: سنظل من البنوك المرتفعة النمو، وبأعلى من متوسط السوق البالغ 30% في 2017، ونستهدف زيادة عدد الفروع الى 50 فرعاً بنهاية العام، وصولاً إلى 60 فرعاً بحلول 2020، وفيما يلي تفاصيل الحوار:

ياسر حسن متحدثاً لـ **القبس**

● في البداية.. كيف تصف بيئة الأعمال في مصر حالياً؟

ـ من منتصف 2016 بدأت الإصلاحات الهيكلية الواسعة وحقق الاقتصاد قفزات واسعة جداً بعد تحرير سعر الصرف، ما كان له انعكاسات مهمة على باقي جوانب الإصلاح، فضلاً عن تخفيف الدعم، ومنذ ذلك التاريخ إلى اليوم شهدت المؤشرات الاقتصادية تغييرات ايجابية كبيرة، من اهمها تحقيق معدل نمو اقتصادي بنسبة 5.3% في 2017 متجاوزاً بذلك كافة التوقعات حتى الأكثر تفاؤلاً منها، والتي كانت تتوقع بلوغه 4%، وكذلك تراجع معدل التضخم بشكل قياسي خلال فترة قصيرة إلى 13%، بعد ان تجاوز في فترة من الفترات 33%، ويتوقع له المزيد من الانخفاض، إلى جانب ارتفاع منسوب الاحتياطي النقدي لبيلغ 44 مليار دولار مقارنة مع اقل من 15 مليار دولار منذ عامين، معدل البطالة انخفض من 13.5% إلى إلى اقل من 12%، وعندما نعلم ان 700 الف مصري يدخلون سوق العمل سنوياً، فإن انخفاض معدل البطالة يعني استيعاب هذا العدد الجديد وجزء من القديم.

الخلاصة ان مصر أجرت جراحة ناجحة في جسد الاقتصاد الوطني، وحالياً نعيش مرحلة الاستشفاء، وخلال العام الجاري سنكون المرحلة الصعبة وراء ظهورنا، وننطلق من ارض صلبة، وعندما يتحسن الاقتصاد ينعكس إيجاباً على بيئة الأعمال، وفي القلب منها القطاع المصرفي.

ارتفاع الديون

● ولكن زيادة الاحتياطي الأجنبي قابله ارتفاع في الديون المحلية والخارجية.. ألا يمثل ذلك خطراً؟

دعنا نقول إن الظروف التي مرت بها مصر كانت تحتاج إدارة حكيمة للوقت، وهو ما حدث، فنسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي غير مقلقة وفي حدود آمنة كما ان الديون الأجنبية على فترات طويلة تصل إلى 30 سنة، ما يجعل الحكومة لديها سيولة كافية لتنفيذ مشروعاتها وخططها، وفترات سداد طويلة، علماً ان الديون تستغل في مشروعات واستثمارات تدر تدفقات نقدية كافية للسداد.

سعر الجنيه

● ولماذا لم تنعكس كل تلك النجاحات على سعر الجنيه؟

ـ ظهر تحسن وبشكل جيد ومبشر، فقد وصل سعر صرف الجنيه في عام 2016 لمستويات قريبة من 20 جنيه مقابل الدولار وبدور حالياً حول 17.60 جنيه، وكلما نجحنا في تقليص الاستيراد واحتواء وزيادة الصادرات سترتفع قيمة الجنيه، ونحن على الطريق الصحيح، بدليل أن ميزان المدفوعات الذي يعكس كل العمليات الخارجية والأموال الخارجة والداخلة يشهد تحسنا ملموسا وواضحا.

تحويل الأرباح

● هل انتهت مشاكل تحويل الأرباح وانخفاض قيمة العملة التي كانت تواجه الشركات الأجنبية؟

ـ في ما يخص المشاكل المتعلقة بتحويل الأرباح تم تجاوزها واصبحت خلفنا، فعلى سبيل المثال الجمعية العامة للبنك اقرت توزيع ارباح نقدية عن عام 2017، وغالبيتها العظمى للبنك الأم في الكويت وجار تحويلها، اما المشكلة الثانية المتعلقة بانخفاض قيمة العملة، فكل جنيه مستثمر في مصر يجب ان تحقق مقابله أرباحا تتجاوز 70%، حتى توازن قيمته مقابل العملات الأجنبية، ونحن كبنك تمكنا من تحقيق تلك المعادلة، حيث سجلنا انطلاقة كبيرة جداً في الأرباح عوضت معظم الانخفاض، الذي حدث لقيمة الجنيه.

جاذبية الجنيه

● وصول الفائدة الى 20% تسبب في ركود قطاعات اقتصادية في مقدمتها العقار.. كيف ترى ذلك؟

ـ ارتفاع الفائدة مرحلة صاحبت تحرير صرف الجنيه، وكان لا بد منها، للحافظ على جاذبية الجنيه كعملة ادخار، ومع التحسن وزيادة الثقة انخفضت الفائدة الى 17%، وشهادات الاستثمار «سنة ونصف» لم تعد موجودة، واصبح سعر الفائدة عليها متغيرا ومرتبطا بسعر الصرف، ومع تراجع معدلات التضخم يتوقع مزيد من الهبوط للفائدة، ونرى العملاء يعيدون النظر في خططهم الاستثمارية مرة اخرى مع نزول أسعار الفائدة وانخفاض تكلفة التمويل.

رفع التصنيف

● كيف تنظرون إلى أداء الاقتصاد المصري خلال السنوات الخمس المقبلة؟

ـ متفائلون جدًا بمستقبل الاقتصادي المصري، وهي نظرة تؤيدها وكالات التصنيف العالمي، حيث رفعت «ستاندرد اند بورز» مؤخراً تصنيف مصر إلى مستوى B مع نظرة مستقبلية مستقرة، وكذلك التصريحات الأخيرة المتفائلة لصندوق النقد، التي أكدت انه يسير في الاتجاه الصحيح، وستكون لرفع التصنيف انعكاسات مهمة؛ اذ يعد مؤشرا دوليا على تحسن الاقتصاد المصري، ويلفت نظر المستثمرين الأجانب والمحليين إلى فرص استثمار جيدة، ويجعلهم أكثر جراة وإقبالاً على الاستثمار، مما يعني مزيداً من الاستثمارات وفرص العمل، وزيادة الدخل وارتفاع الانفاق الاستهلاكي، من المتوقع ان ينعكس على البنوك ويوسع الأنشطة الاقتصادية، فضلاً عن انه يحسّن تصنيفات البنوك؛ اذ يعد التصنيف السيادي للدولة جزءًا أساسياً في تصنيفها، كما انه يرفع الطلب على السندات المصرية، نتيجة تحسّن التسعير، مما يقلل تكلفة الديون السيادية مستقبلاً، وبالفعل العائد السوقي على السندات المصرية في الأسواق العالمية بدأ في الهبوط، مما يعني ان المستثمر الأجنبي أصبح يقبل بسعر فائدة اقل مقابل مخاطر إقراض مصر بعد تحسّن المؤشرات وارتفاع منسوب الثقة في الاقتصاد والقدرة على سداد الدين.

البنك الأم

● بعد 10 سنوات من دخول «الوطني الكويتي» مصر.. كيف استفدتم من البنك الأم؟

ـ السنوات العشر الماضية شهدت متغيّرات كثيرة، منها: إعادة هيكلة البنك وتوسّعه جغرافياً، وتطوير تكنولوجي، ساهمت في رفع كفاءة العمل بنسب كبيرة جدّاً، وكل هذا تم بالاستفادة من تجربة ونظم وسياسات بنك الكويت الوطني، فأصبحنا نقدّم منتجات جديدة كلياً، وتجربة عميل مختلفة تماماً، وارتفعت كفاءة العاملين بشكل مميز، فزاد عدد العملاء، وحجم تعاملاتهم، وبالأرقام يكفي ان نشير إلى ان صافي أرباح البنك ارتفع من 240 مليون جنيه في عام 2007، حين تم الاستحواذ على البنك من قبل بنك الكويت الوطني، إلى 1500 مليون جنيه في 2017، في حين بلغت أرباحنا الصافية نحو نصف مليار في الربع الأول 2018.

هذا علما بأن المنافسة قوية إلى حد كبير، في ظل وجود 39 بنكاً محلياً وأجنبياً، لكن السوق المصرية كبيرة وتكبر باستمرار، وهناك فرص متاحة للتوسع، خصوصاً للبنوك التي تتميز بخدماتها.

الحصة السوقية

● كم حصتكم السوقية بين البنوك الأجنبية؟

ـ بعد استبعاد البنوك الوطنية، اكبر بنك قطاع خاص لديه حصة سوقية، بين 6.5% و7%، في حين تبلغ حصة «الوطني ـ مصر» 2% لنحتل المرتبة السابعة او الثامنة وهي نسبة معتبرة في السوق المصرية، ونستهدف على المدى القريب زيادة حصتنا لتبوُّؤ المركز الخامس، ومؤشراتنا تؤكد اننا نسير بشكل جيد، وبنمو أقوى من غالبية المنافسين، في 2017 كنا البنك الأسرع نموّاً نسبر بشكل جيد، وبنمو أقوى من غالبية المنافسين، في 2017 بنك نموّاً بنسبة 51% في الربع الأول 2018.

ويستحوذ قطاع الشركات على الجزء الأكبر من أعمال البنك، وإن قطاع الأفراد يستحوذ حالياً على اهتمام كبير، وينمو بشكل سريع، وبمعدلات اكبر من الشركات، اذ نركز على طرح خدمات نوعية لزيادة حصتنا، ومن القطاعات الواعدة داخل قطاع الشركات، هناك الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهي على استراتيجية البنك منذ عام 2014 لتنويع محفظة الشركات، والحد من التركز في عدد محدود من العملاء، وتمثل قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة 17.2% من محفظة قروض البنك الكلية، كما في نهاية الربع الأول، ونستهدف زيادتها الى 20% بحلول 2020.

● هل تتوقعون استمرار نسب النمو المرتفعة للبنك لفترة طويلة؟

ـ بالطبع لا.. ستبدأ في الهدوء، ولكن سنظل من البنوك المرتفعة النمو وبشكل أعلى من متوسط السوق، علما بان متوسط النمو في السوق المصرفية المصرية العام الماضي 30%.

مزايا نسبية

● ما المزايا النسبية التي يتمتع بها البنك في السوق المصرية؟

ـ معيارا المنافسة حاليا هما الخدمة والمنتج، ونحن من البنوك التي توفر لعملائها ارقى خدمات وافضل منتجات، وتجربة العميل في انجاز خدماته لدينا جيدة، ونركز جهودنا حالياً على الخدمات الإلكترونية، وانتهينا من تحديث نظامنا وموقعنا الإلكتروني، ومؤخراً ادخلنا خدمة «الموبايل بنك» لتسهيل خدمات العملاء.

الشمول المالي

● إلى أين وصلت جهود زيادة الشمول المالي في مصر؟

ـ الشمول المالي في مصر تأخر بعض الشيء، ولكنه أخذ اهتماماً واسعاً خلال سنة ونصف السنة الأخيرة لإدخال شرائح جديدة للمجتمع المصرفي، وللتكنولوجيا دور مهم في ذلك عبر طرح منتجات جديدة متنوعة، وفي هذا الإطار، نحن بصدد طرح منتج جديد الشهر المقبل هو «الموبايل والت»، يمكن العميل من شحن تليفونه بمبلغ مالي محدد، ويصرفه «كاش» من نقاط محددة، ويسدد به فواتير وغيرها.

كما أن التكنولوجيا ستشجع البنوك على فتح حسابات لكل الشرائح، بعد أن كانت تشترط إيداع مبالغ معينة للتأكد من جدوى الحساب، بحيث لا يكون عدد العملاء كبيراً، ويتسبب في الضغط على الفروع من دون جدوى، ويقلل جودة الخدمة للشرائح الأعلى، اما مع التكنولوجيا فكل هذا سيتغير، ويمكن لتلك الشرائح الاستفادة بالخدمات المصرفية، من دون ضغط على خدمات البنك، ويقلل تكلفة الحساب عليه.

عدد الفروع

● ما هي خططكم لزيادة عدد الفروع؟

ـ عدد فروعنا يبلغ حاليا 45 فرعاً، ونستهدف زيادتها الى 50 فرعاً او أكثر بنهاية العام الجاري، وصولاً إلى 60 فرعاً بحلول 2020، علماً أن خطط زيادة الفروع محددة باولويات للمناطق والمحافظات التي بها كثافة ومعاملات مصرفية تجعل الفرع مجدياً اقتصادياً، أما المناطق الأخرى فيمكن تغطيتها من خلال الخدمات الإلكترونية. فخطط التوسع التكنولوجي تساعدنا على تقليص عدد الفروع، لكن هناك حداً أدنى للتواجد، خصوصاً في المناطق التي تضم الشرائح المستهدفة من البنك.

لدى البنك فرعان إسلاميان في منطقة «الدقي» و«مدينة الإسكندرية»، فقد كان «المركزي» المصري في السابق يمنح الرخصة، وللبنك تحديد نوعية الفروع إسلامية أو تقليدية، لكنه منذ سنوات قرر الفصل، بحيث يصبح البنك إسلامياً أو تقليدياً، ولحين صدور تنظيم بهذا الشأن بقي الوضع كما هو عليه، فلا يمكن زيادة عدد الفروع الإسلامية. ومن غير المعروف ما إذا كان سيسمح بوجود فروع إسلامية لبنك تقليدي، بعد صدور تلك التعليمات. علماً أن باب الرخص الجديدة مغلق حالياً.

قرارات التمويل

● خلال فترة عدم الاستقرار كيف كانت البنوك تتخذ قرارات التمويل من دون أفق واضح؟

ـ كانت فترة صعبة، صاحبتها متغيرات كثيرة غير عادية، وعند اتخاذ قرار تمويل ندرس كل العوامل المحيطة بالعميل، ونقدر إمكانية نجاحه في شق طريقة وسط تلك المتغيرات، إذا رجحت كل نجاحه نموله. اجمالاً معظم القطاعات في مصر لم تكن لديها مشكلة لارتباطها بشكل اساسي بالاستهلاك، كالأكل والأدوية والاتصالات، التي تستمر تحت كل الظروف، في المقابل هناك قطاعات تأثرت وانكمشت، منها السيارات، ولكنها عاودت الانتعاش مؤخراً.

القروض المتعثرة

● وماذا عن القروض المتعثرة وحجم المخصصات؟

ـ بشكل عام كانت أفضل من المتوقع بكثير، وباعتقادي القطاع المصرفي المصري أدار تلك الفترة بكفاءة عالية، وحجم المخصصات كاف لحماية حقوق المودعين والمساهمين، ونسبة القروض المتعثرة لدينا أقل من متوسط السوق بشكل كبير، ومخصصاتنا عند مستويات ممتازة.

الدين الحكومي

● ما حجم استثمارات البنك في الدين الحكومي المصري؟

ـ تاريخ الدين السيادي في مصر يقول ان الحكومة المصرية منتظمة تماماً في سداد ديونها سواء الخارجية أو المحلية، وبالنسبة لنا إجمالي استثماراتنا في الأذون والسندات المحلية بالجنية، وكنسبة نحن من اقل البنوك المستثمرة في أدوات الدين الحكومية، فالأولوية لتلبية حاجات العملاء من التمويل، وما يزيد لاعتبارات السيولة نستثمره في أدوات الدين، ويصل حجم استثماراتنا فيها نحو 12 مليار جنيه مصري، وبنسبة 20% من إجمالي الأصول. وفي ظل المشاريع الكبرى، التي ينفذها القطاع الخاص، نقوم بدور فاعل في تمويل الشركات والمقاولين، ولدينا حصة لا باس بها من تمويل تلك المشاريع، وكذلك في تمويل مشاريع النفط والغاز، والبنية الأساسية، منها محطات الكهرباء.

جار تحويل حصة بنك الكويت الوطني من توزيعات 2017

كنا مطالبين بتحقيق أرباح 70% لتعويض انخفاض قيمة الجنيه.. وحققنا ذلك

نحتل المرتبة السابعة بين البنوك الخاصة في مصر وقريباً نتبوأ المركز الخامس

صافي أرباحنا ارتفع بنسبة 525% إلى مليار ونصف مليار جنيه في 10 سنوات

نحن أسرع البنوك المصرية نمواً في أرباح 2017 والثاني في الربع الأول 2018

قطاع الأفراد لدينا ينمو بشكل سريع.. ونركز على طرح خدمات نوعية لزيادة الحصة السوقية

استفدنا من «الكويت الوطني» في تقديم منتجات جديدة كلياً وتجربة عميل مختلفة تماماً

قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل 17.2% من محفظتنا.. ونستهدف زيادتها الى 20% بحلول 2020

القروض المتعثرة لدينا أقل من متوسط السوق بكثير.. ومخصصاتنا عند مستويات ممتازة

سنظل من البنوك المرتفعة النمو وبأعلى من متوسط السوق الذي بلغ 30% في 2017

نستهدف زيادة عدد الفروع الى 50 فرعاً بنهاية العام وصولاً إلى 60 بحلول 2020

حجم استثماراتنا في أدوات الدين المصرية 12 مليار جنيه بنسبة 20% من إجمالي الأصول

البنوك لن تختفي

قال د. ياسر حسن: التطور التكنولوجي قد يقلل عدد الفروع ويغير شكلها وتختلف الخدمات وتتطور لكن البنوك لن تختفي وان اختلفت طريقة أدائها لأعمالها و«المركزي» المصري يدعم توجه البنوك نحو المستقبل لعدة أهداف في مقدمتها الشمول المالي.

المصريون في الكويت

أشار حسن إلى أن المصريين في الكويت والدول العربية شريحة مهمة للبنك، يسعى لتوفير الخدمات، وتيسيرها لهم، وتمكينهم من إدارة حساباتهم من مكان إقامتهم، وتحويلاتهم الآن لاين مجاناً، ويمكنهم الحصول على اعلى فائدة دولاريه، وفي الكويت يمكنهم فتح الحسابات من خلال فرع الوطني ـ رأس السالمية.

بيع شركة وساطة

قال حسن: كان لدى البنك شركتان أحدهما للوساطة وأخرى لإدارة صناديق ومحافظ الاستثمار، ومع التجربة قررنا بيع شركة الوساطة والتركيز على إدارة الصناديق والمحافظ.

ماذا قال عن الاقتصاد المصري

متفائلون بمستقبل الاقتصاد.. نظرة تؤيدها وكالات التصنيف.

مصر أجرت جراحة ناجحة في جسد الاقتصاد وتعيش حالياً مرحلة الاستشفاء.

المرحلة الصعبة للاقتصاد تنتهي في 2018 وبعدها ينطلق من أرضية صلبة.

نسبة الديون السيادية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير مقلقه و«الأجنبية» منها طويلة المدى.

الديون تستغل في مشروعات واستثمارات تدر تدفقات نقدية كافية للسداد.

الاقتصاد على الطريق الصحيح بدليل أن ميزان المدفوعات يشهد تحسنا ملموساً.

تحسن سعر الجنيه مقابل الدولار مبشر.. حالياً بنحو 17.60 مقابل 20 جنيها في 2016